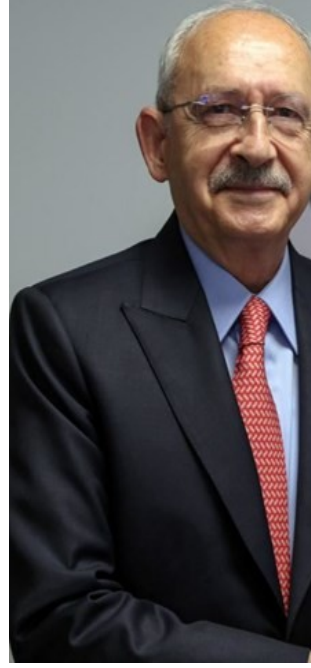


زعيم حزب معادي للمهاجرين يدعم كليتشدار أوغلو في مواجهة اردوغان



أيد زعيم حزب الـظفر اليميني الـمتطرف الـمُعادي للمهاجرين في تركيا أوميت أوزداغ الـيوم الـأربعاء مرشح المعارضة للرئاسة كمال كليتشدار أـوغلو، مما يحتمل أن يدعمه في جولة الإعادة المقررة الـأحد القادم في مواجهة الرئيس الـحالي رجب طيب أـردوغان. وحث أوزداغ، الـذي حصل حزبه على 2.2 بالمئة من الـأصوات في الـانتخابات البرلمانية يوم 14 مايو أيار، مؤيديه على دعم كليتشدار أـوغلو في جولة الإعادة الـتي يسعى فيها أـردوغان إلى تمديد حكمه المستمر منذ عقدين. وقال أوزداغ في مؤتمر صحفي إلى جانب كليتشدار أـوغلو "قررنا دعم السيد كليتشدار أـوغلو في الجولة الثانية لانتخابات الرئاسة". ومن الـمحتمل أن يوازن هذا التأييد الـدعم الـذي حصل عليه أـردوغان يوم الـاثنين بنيله تأييد سنان أـوغان مرشح تحالف الـيمين الـمتطرف بقيادة حزب الـظفر. وحل أـوغان ثالثا بنسبة 5.2 بالمئة من الـأصوات بعد أـردوغان الـذي حصل على 49.5 بالمئة وكليتشدار أـوغلو الـذي حصل 44.9 بالمئة. وقال أوزداغ إن حزبه وكليتشدار أـوغلو اتفقا على خطة لإعادة الـمهاجرين في تركيا إلى بلدانهم الأصلية في غضون عام بعد الـانتخابات "بما يتماشى مع القانون الدولي وحقوق الإنسان". وأوضح أوزداغ أنه أجرى محادثات مماثلة مع حزب العدالة والتنمية الـذي يتزعمه أـردوغان، لكنه قرر عدم تأييد الرئيس لأن خطته وحزبه لا تتضمن إعادة الـمهاجرين إلى بلدانهم. وتركيا هي أكبر دولة تستضيف لاجئين في العالم، إذ يوجد بها نحو خمسة

ملايين مهاجر بينهم 3.3 مليون سوري، بحسب بيانات وزارة الداخلية. وفي إطار الاتفاق من أجل تأييد أوزداغ لكليتشدار أوغلو أيضا وقع حزب الشعب الجمهوري الذي يتزعمه منافس أردوغان بروتوكولا مع حزب الطفر يحدد المبادئ الأساسية لتعاونهما. وضمن إجراءات لمكافحة الإرهاب، ستجري إقالة رؤساء البلديات ليحل محلهم أمناء تعينهم الدولة بموجب أحكام قضائية في حال وجود دليل قانوني على ارتباط رؤساء البلديات بمنظمات إرهابية، وذلك وفقا للبروتوكول. وربما يقابل البروتوكول بغضب من جانب حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد، وهو حزب يدعم كليتشدار أوغلو بشدة ونافس تحت لواء الحزب الأخضر اليساري بسبب دعوى قضائية لإغلاقه بزعم ارتباطه بمنظمات إرهابية. وأُقيِل معظم رؤساء البلديات التابعين لحزب الشعوب الديمقراطي الفائزين في الانتخابات المحلية عام 2019 وحل محلهم أمناء عينتهم الحكومة بعد سجن رؤساء البلديات المنتخبين في انتظار محاكمتهم بتهم تتعلق بالإرهاب. وقال المجلسان التنفيذي لحزب الشعوب الديمقراطي والحزب الأخضر اليساري بعد اجتماع لبحث الاتفاق إن المادة المتعلقة بالأمناء "مخالفة لمبادئ الديمقراطية في جميع أنحاء العالم". وقال الحزبان، اللذان يمثل دعمهما أهمية كبيرة لكليتشدار أوغلو، إنهما ما زالا يقيمان موقفهما وسيعلنان قرارهما غدا الخميس.